

دراسة آراء النحاة الخلافية في ماهية أداة التعريف الحقيقية^١

❖ رسول دهقان ضاد

❖ محمد كاظم توکلي إسلامي

الملخص

إنّ من مسائل العربية الخلافية هي ماهية أداة التعريف؛ هل المفيد للتعريف هو الألف واللام بكمالها أم هو اللام بوحدها؟ وهل همزة وصل أم هي همزة قطع؟ ذهب عدّة من النحويين إلى أنّ الألف واللام بكمالها تفيد التعريف وهي ثنائية الوضع وهمزتها قطع، ومنهم من ذهب إلى أنّ الألف واللام بكمالها تفيد التعريف وهي ثنائية الوضع إلا أنّ همزتها همزة وصل، وذهب كثيرٌ من متأخري النحويين من البصريين والكوفيين والأندلسيين إلى أنّ التي تفيد التعريف هي اللام وحدها وهي أحادية الوضع. تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى الرأي الأصح في ضوء تبين الآراء الخلافية في هذه المسألة وأدلة كل واحد منها عبر استخدام منهج يتّصف بطابع وصفي - تحليلي يقوم بالمقارنة بين الآراء وتحليلها. ومن أهم ما تتوصّل هذه الدراسة إليه أنّ الأصوب من بين الآراء هو مذهب المتأخرين القاضي بأنّ المفيد للتعريف هو اللام وحدها لأنّه أقوى استدلالاً، أولاً لكون أدلته أثقن وثانياً لاندفاع الاعتراضات الواردة عليه وثالثاً لاستناده إلى بعض الأدلة الأصولية النحوية من القياس الأدون (حمل الضد على الضد)، والاستقراء، ووجود النظر.

المفردات الرئيسية: أداة التعريف (الألف واللام)، الآراء، الأدلة، أحادية الوضع، ثنائية الوضع

١- تاريخ التسلم: ١٣٩٦/٥/٩هـ. ش؛ تاريخ القبول: ١٣٩٦/١١/١٨هـ. ش.

١- المقدمة

لقد حظي النحو العربي بأهمية بالغة منذ أقدم عصور نشأته وزرع بذره لما له من الأثر العظيم في فهم وتفسير القرآن الكريم، فامتاز إثر ذلك بتباين الآراء. إن تعدد آراء النحويين وتباينها فوائدها عالية شافية للأفكار ونتائجها عالية لافته للأنظار يؤدي إلى تفكير عميق ومشى سديد واتجاه دقيق، لأنه يساعد كل لبس في التعرف على مناهج أصحاب الآراء المتباينة ومبانيهم الفكرية المختلفة ويقع نتيجته في إحكام الدرس النحوي وتوطده وتقويم استدلالاته حيث يعطي الدارس مجالاً للابتكار والترجيح والاستنباط. ومن مظاهر تباين آراء النحاة ما نجد في أداة التعريف. فقد دام الخلاف بين النحاة من متقدميهم ومتأخريهم، ومن بصريهم وكوفيهم في ماهية الأداة هذه. فجنح عدة من المتقدمين إلى أن هذه الأداة ثنائية الوضع والهمزة واللام معتدتان في الوضع معاً، وجنح الجمهور إلى أنها أحادية الوضع وهي اللام بوحدها، وينقسم نفس القائلين بثنائية وضعها أيضاً إلى من يرى أن الهمزة واللام معا تفيضان التعريف وإلى من يرى أن المفيد لذلك هو اللام وحدها. يعدّ هذا النزاع من أقدم المسائل الخلافية التي شاع البحث عنها بين النحاة حتى نجد فيها رأي الخليل وسيبويه من النحاة القدماء وغيرهما من الكبار. فنرمي في هذه الدراسة إلى استحصا الرأى الحصيف الصائب في ضوء تبيين الآراء الخلافية وأدلة كل واحد منها عبر استخدام منهج يتصف بطابع وصفي - تحليلي يقوم بالمقارنة بين الآراء وتحليلها مرتكزا على بعض قواعد علم أصول النحو، لغالية ثمرات هذا العلم من تنقيح مسائل النحو وتحرير الأدلة وتيسير الترجيح بين الآراء، كما يقول ابن الأنباري: «وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتباب» (ابن الطيب الفاسي، ٢٠٠٠م، ص٢٢٦). ومع ذلك، يعدّ علم أصول النحو من العلوم المهضوم حقه لقلّة استخدامه في الدراسات النحوية مع توفر المجالات فيها لذلك، فإن مما ركّزنا عليه في هذا المقال استخدام بعض قواعده وأدلته وجعلها ميزانا لتقدير سداد المباني وسلامتها وتمييز صائبها عن ضعيفها.

٢- خلفيّة البحث

أما بالنسبة إلى خلفيّة هذه الدراسة والبحوث التي سبقتها، فلا بدّ أن نقول: إنّ هناك دراسات متعددة كثيرة من الكتب النحوية والمقالات والأطروحات الجامعية التي تدور حول أداة التعريف أو تحدث في ضمن بعض فصولها حول هذه الأداة، إلّا أنّ كلّها تهدف إلى مجرد استقصاء وإيضاح أقسام هذه الأداة وتنوع استخداماتها ولطيف آثارها، فكثيراً ما يرى من الكتب والمقالات ما تقوم بمجرد البحث عن الألف واللام الجنسية والعهدية والماهية، أو تقوم ببيان مختلف معانيها في ضوء القرآن الكريم وتتكلّم حول كيفية تأثير هذه المعاني في ترجمة القرآن وتفسيره، أو تقوم بالمقارنة بين الألف واللام الجنسية والعهدية والماهية بين النحويين والبيانيين وتتكلّم حول الفروق الموجودة بين آراء الفريقين في أقسام الألف واللام ومعانيها، ومن تلك الدراسات:

«رسالة في أداة التعريف»، تأليف عيسى بن محمد الصفوي. و«أسرار التنكير والتعريف في الحديث النبوي، دراسة بلاغية تطبيقية تحليلية في صحيح البخاري»، هذه رسالة الدكتوراه أعدّها أحمد محمد النور أحمد بجامعة أم درمان الإسلامية؛ قسم الدراسات الأدبية والنقدية في سنة ٢٠٠٥م، قد بسط الكلام حول ال العهدية والجنسية في الفصل الرابع من هذه الرسالة. و«اختلاف معاني الف ولام عهد وجنس در تفسير آيات قرآن كريم»، هذه المقالة كتبها سيف علي زاهدي فر وأمنة موسوي شجري وتمّ طبعها في مجلة "صحيفه مبین" في سنة ١٣٩٤ هـ.ش. و«نقش الف ولام تعريف در معنی آیات باتکیه برتفسیر کشاف»، هذه المقالة كتبها مهدي

محمد نژاد وتمّ طبعها في "كنگره ملي پژوهش های کاربردى علوم انسانی اسلامى" في سنة ١٣٩٣ هـ.ش. و«التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين»، هذه رسالة الماجستير أعدّها نوح عطاالله الصرايرة بجامعة مؤتة؛ قسم اللغة العربية في سنة ٢٠٠٧ م. أما في نطاق ماهية أداة التعريف فلم نعثر على آية مقالة اختصت بالبحث عن ماهية أداة التعريف وتحليل الآراء فيها بقدر ما تستحقّ، إلا أنّا قد عثرنا عليّ مقالتين:

١. "أداة التعريف «ال» بين اللغتين العربية والعبرية"، كتبها السيد محمد رضي مصطفوي نيا وأمير صالح معصومي وتمّ طبعها في "مجلة الجمعية العلمية الإيرانية للغة العربية وآدابها" في سنة ١٣٩٠ هـ.ش، العدد ٢١، فجعل الكاتب التركيز الخاص في هذه المقالة على المقارنة بين أداة التعريف في العربية والعبرية وبيان أحكامها الخاصة فيهما والجذور المشتركة بينهما، وقد تعرض في أثناء الدراسة على النزاع الموجود في ماهية هذه الأداة بنحو موجز، فأسقط أغلب الأدلة التي تمسك بها أصحاب الآراء الخلافية وأهمها وقطع النظر عن القيام بتحليل الأدلة واختبار قوتها وضعفها بقدر ما يستأهله هذا النزاع ثم أخيراً قد توصل إلى عكس ما سنستنتجه في هذه المقالة حيث مال إلى أن أداة التعريف ثنائية الوضع والهمزة واللام معاً معتدتان في الوضع، تفيدان التعريف.

٢. "ال» واختلاف بيرامون آن در زبان عربى"، هذه المقالة كتبها شهريار همّتي باللغة الفارسية وتمّ طبعها في "مجلة الجمعية العلمية الإيرانية للغة العربية وآدابها" في سنة ١٣٩٠ هـ.ش، العدد ٢٠، قد قام الباحث ببيان أنواع الألف واللام في لسان العرب من الجنس والعهد والماهية والزائدة والموصولة والبحث عن الخلافات الموجودة والآراء الاضطرابية حول كل واحد منها، ثم إنّ من الذي أشار إليه في مقاله هو النزاع في ماهية الألف واللام حيث قدّمه أول المقالة إلا أنه قد اكتفى ببيان الآراء الخلافية وذكر بعض أصحابها، ولم يستعرض أدلة الآراء حتى دليلاً واحداً فضلاً عن مناقشة الأدلة واختبارها قوة وضعفاً وأخيراً لم يستصحب أي مذهب من المذاهب.

٣. أسئلة البحث

- ما هي الآراء في هذه المسألة وما هي أدلتها؟
- ما هو الأصوب بين الآراء في هذه المسألة؟

٤. بيان آراء النحاة في ماهية أداة التعريف وأدلتها

قبل أن نخوض في صلب بحثنا وبيان الآراء، من الحري أن نلمع باختصار إلى أقسام الألف واللام في اللغة العربية لإعطاء القاري لمحة موجزة بالنسبة إلى ما يبحث عنه عادة في باب أداة التعريف؛ تنقسم الألف واللام إلى حرفية واسمية، أما الاسمية فهي الألف واللام الموصولة وهي التي تطرأ على أسماء الفاعلين والمفعولين وبعض الصفات المشبهة وتؤول هي مع صلتها بالفعل نحو: "الضارب"، فمعناه: الذي يضرب، وتعتبر "ال" هذه من الموصولات المشتركة تستعمل للمؤنث والمذكر وللمفرد والمثنى والجمع، أما الحرفية فهي تنقسم إلى العهدية والماهية، أما العهدية فهي منقسمة إلى ثلاثة أقسام؛ ذكرية وحضورية وذهنية، وأما الماهية فهي التي تراد منها حقيقة الجنس من حيث هي هي، فتارة تراد منها الماهية بوحدها وتارة هي مع جميع أفرادها أو بعضها المبهم. فإذا علمنا ذلك فلنبداً حينئذ بما نقصده في هذه المقالة وهو ماهية أداة التعريف الحقيقية، أي حرف ثنائية الوضع أم هي أحادية الوضع؟

١-٤ رأي الخليل وابن مالك وأدلة هذا الرأي

قد ذهب الخليل من متقدمي النحويين إلى أنّ أداة التعريف هي حرف ثنائي الوضع والذي يفيد التعريف هو الألف واللام بكمالها لا اللام فقط (الأزهري، ١٤٣٢هـ. ق، ج ١، ص ١٧٩)، وذهب إلى أنّ الهمزة هي همزة قطع في الأصل عوملت غالباً معاملة الوصل لكثرة الاستعمال (ابن مالك، ١٩٨٢م، ج ١، ص ٣١٩). ولا يكاد يوجد عندنا أيّ نص دال على هذا المذهب منه أقدم مما يوجد في الكتاب؛ قال سيبويه: «وزعم الخليل أنّ الألف واللام اللتين يعرفون بهما، حرف واحد كـ"قد"، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كأنفصال ألف الإستفهام في قوله: «أريد» (سيبويه، ١٩٩٢م، ج ٣، ص ٣٢٤).

فقوله: "حرف واحد كقد" يدلّ على أنّ أداة التعريف عند الخليل ثنائية الوضع، وقوله: «وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كأنفصال ألف الإستفهام في قوله: «أريد» يدلّ على أنّ الهمزة عنده أصلية لأنّ الهمزة غير المنفصلة ليست إلا الهمزة الأصلية.

وتبع الخليل في ذلك ابن مالك من متأخري النحويين، حيث قال: «على أنّ الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر» (ابن مالك، ١٩٩٠م، ج ١، ص ٢٥٤).

وهذا الرأي القاضي بأنّ أداة التعريف ثنائية وهمزتها همزة قطع معزوّ أيضاً لابن كيسان من نحاة القرن الرابع (السلسلي، ١٩٨٦م، ج ١، ص ٢٦٥)، يقول أبوحيان الأندلسي: «الثاني: مذهب ابن كيسان: أنّها ثنائية الوضع نحو: "قد" و"هل"» (أبوحيان، ١٩٩٨م، ج ٢، ص ٩٨٥).

قد استدلل أصحاب هذا المذهب لكون الهمزة في "أل" همزة قطع بدليلين ولكون أداة التعريف ثنائية الوضع بستة دلائل، أما ما استدللوا به لكون الهمزة همزة قطع فهو:

(١) أنّه تفتح الهمزة في أداة التعريف، ولو كانت وصلاً لم يجز فتحها لأنّ الأصل في همزات الوصل أن تكسر (ناظر الجيش، ٢٠٠٧م، ج ٢، ص ٨٢٠)، يقول ابن كيسان: «الدليل على أنّها همزة قطع فتحها، ولو كانت وصلاً لم تفتح» (أبوحيان، ٢٠٠٠م، ج ٣، ص ٢٢٢).

(٢) أنّه تثبت الهمزة في مواطن كثيرة ينبغي فيها أن تحذف، منها بعد الإستفهام (الرماني، ١٩٨١م، ص ٧٠)، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَلَدُّ كَرِيمٍ حَرَمٌ أَمْ الْإِنثِيَيْنِ﴾ (الأنعام ٦: ١٤٣)، وقوله: ﴿قُلْ أَللهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ (يونس ١٠: ٥٩)، ومنها بعد حرف النداء، نحو: "يا الله" حيث قطعت همزة لفظ الجلالة (المالقي، بلا تا: ص ٧٠). ولو كانت الهمزة همزة وصل لم يجز أن تثبت، فلمّا تثبت الهمزة في الدرج في هذه الأحوال دلّ على أنّها همزة قطع.

وأما ما استدللوا به لكون أداة التعريف ثنائية الوضع فهو:

(١) أنّه يوقف على "الألف و اللام" (السيوطي، ١٤٣٢هـ. ق، ج ١، ص ٢٥٧). فهذا يدلّ على أنّهما كلمة واحدة مركّبة من حرفين منزلة منزلة "قد" و"هل" ونحوهما، لأنّ هذه الأداة لو لم تكن ثنائية لما جاز أن يوقف عليها كما لا يوقف على الباء من "بزيد" والكاف من "كعمرو". أمّا كيفية الوقف عليها فإذا اضطرّ الشاعر فصلهما من الكلمة - كما تفصل "قد" - ويردهما في أوّل الكلمة بعد، كما في قول الراجز:

دع ذا و عجل ذا و الحقنا بذال — بالشحم أنّا قد ملناه بجمل

(الشتتري، ٢٠٠٤م، ص ٤٧١).

فإفراد الشاعر "ال" في آخر الشطر الأوّل وإعادتها في أوّل الشطر الثاني دليل على أنّ الهمزة واللام جميعاً حرف واحد وأنّ "ال" ثنائية الوضع (الشاطبي، ٢٠٠٧م، ج ١، ص ٥٥٢).

(٢) أنّه تفصل "ال" من مدخوله كثيراً في أنصاف الأبيات نحو:

يا خليلي اربعاً واستخبراً الـ —منزل المدارس من حي حلال
مثل سحق البرد عفي بعدك الـ —قطر مغناها وتأويب الشمال

(شُرّاب، ٢٠٠٧م، ج ٢، ص ٣٩٨).

فلو كانت اللام هي وحدها حرف التعريف لما جاز فصلها مما تدخل عليه، إذ لو كانت هي وحدها حرف التعريف لصارت بإزاء النون من "يفعلن" أو الياء من "يضرب"، فلزمها أن لا يفصل بينها وبين ما تطرأ عليه كما لا يفصل بين النون والياء وبين ما تلحقان، فإذا فصل بين "ال" وبين ما تعرفه هي، فدلّ ذلك على أنّ اللام هي وحدها ليست حرف تعريف وأنّ حرف التعريف هو "الألف" و اللام جميعاً (ابن يعيش، ٢٠٠٧م، ج ٩، ص ١٧). ويقول ابن جنيّ في بيان دليل من أدلة أصحاب المذهب: «ولو كانت اللام وحدها حرفاً للتعريف لما جاز فصلها من الكلمة التي عرفتها لاسيما واللام ساكنة والساكن لا ينوي به الانفصال» (ابن جنيّ، ٢٠٠٧م، ج ٢، ص ١٦).

(٣) أنّه لو كانت اللام وحدها حرف تعريف، لزم أن تكون الهمزة زائدة وللمت منه الزيادة في الحروف والزيادة في الحروف ليست بوارد (ابن مالك، ١٩٩٠م، ج ١، ص ٢٥٤).

وتوضيح ذلك: أنّ الزيادة في الحرف لا تصحّ، لأنّ حروف الحروف كلها أصلية؛ إذ حروف الزيادة التي هي "الهمزة" و"الألف" و"الياء" و"الواو" و"الميم" و"التاء" و"النون" و"السين" و"الباء" و"اللام" التي تجتمع في "اليوم تنساه" و"سألتمونيها" تختص بالأسماء والأفعال فقط، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة ويحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال، كـ"الألف" فلا يجوز أن يحكم عليها في نحو: "ما" و"لا" و"يا" بأنها زائدة بل نحكم عليها بأنها أصلية (الأنباري، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٢٠١).

فإذا تبين أنّ القول بأنّ اللام وحدها حرف تعريف يؤدّي إلى زيادة الهمزة والزيادة لا سبيل لها في الحروف، دلّ ذلك على أنّ "ال" هي ثنائية الوضع وهي بكمالها تفيد التعريف.

(٤) أنّه يكون التعريف نظير التأنيث في الفرعية فيشتركان في استحقاق العلامة والتنكير، نظير التنكير في الأصالة. فينبغي أن يشتركا في الخلوّ من العلامة، فإن وضع للتنكير علامة فحقّها أن تنقص عن علامة التعريف تنبيهاً على أنّ التعريف أحقّ بالعلامة لفرعيته وأصالة التنكير. فإذا كانت للتنكير علامة وكانت هي التنوين وهو موضوعٌ على حرف واحد فتكون علامة التعريف حرفين لتمييز الأصل من الفرع (الأندلسي، ٢٠٠٠م، ج ٣، ص ٢٢٨).

(٥) أنّه يكون التنكير بمثابة الأفراد، لأنّ كليهما أصل. والتعريف بمثابة التثنية، لأنّ كليهما فرع. فكما فارقت التثنية الأفراد بزيادة علامة لها، يفارق التعريف التنكير بزيادة علامة له. فإذا كان التنكير علامته حرفاً واحداً، فالتعريف يكون على حرفين لكي يختلفا وتحصل المفارقة بينهما، فإذاً تكون أداة التعريف ثنائية (ابن مالك، ١٩٩٠م، ج ١، ص ٢٥٧).

(٦) أنّه تكون "من" ذات حرفين ومدلولها العموم نحو: "ما في الدار من رجل"، ويكون حرف التعريف نظيرها في العموم فيحمل عليها، فكان حرف التعريف حرفين تسويةً بين النظيرين (ناظر الجيش، ٢٠٠٧م، ج ٢، ص ٨٢٤).

٢-٤ مذهب سيبويه وأدلته

قد دام الخلاف بين النحاة في موقف سيبويه تجاه هذه المسألة؛ فذهب جماعة منهم ابن عقيل (ابن عقيل، ٢٠١٣م، ج ١، ص ١٧٤)، والرماني (الرماني، ١٩٨١م، ص ٦٩)، وابن الناظم (ابن الناظم، ٢٠٠٠م، ص ٦٩)، إلى أنّ اللام وحدها حرف التعريف عند سيبويه. وذهب ابن مالك إلى أنّ سيبويه سلك مسلك الخليل في أنّ أداة التعريف ثنائية الوضع إلاّ أنّه خالفه في شيئين:

(١) في الهمزة؛ حيث ذهب إلى أنّها همزة وصل لا همزة قطع.

(٢) في طريقة إفادة هذه الأداة التعريف؛ حيث يرى سيبويه - مع أنّه يعتقد بأنها ثنائية الوضع - أنّ المفيد للتعريف هي اللام وحدها لا الألف واللام بتمامها، إذ الهمزة عنده وصل وهمزة الوصل زائدة لا تفيد التعريف (ابن مالك، ١٩٩٠م، ج ١، صص ٢٥٣، ٢٥٤). والذي يبدو صحيحاً بين القولين هو ما اختاره ابن مالك؛ أمّا الذي يدل على صحة قول ابن مالك في أنّ أداة التعريف عند سيبويه ثنائية - كما هي كذلك عند الخليل - فهو قول سيبويه في باب "عدة ما يكون عليه الكلم": «وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل» (المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٢٠)، وذكر "أم" و"هل" و"لن" و"لم"، وقال بعد ذلك: «وال"تعرف" الاسم، كقولك: "القوم" و"الرجل"» (المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٢٦)، فيبدو من ذلك أنّه جعل هذه الأداة من الحروف الموضوعية على حرفين. وأمّا الذي يدل على صحة قول ابن مالك في مخالفة سيبويه الخليل في الشيئين المذكورين، فهو قول سيبويه في الكتاب، في باب "ما يتقدّم أول الحروف وهي زائدة قدّمت لإسكان أول الحروف"، حيث قال:

«وتكون (أي: الألف) موصولة في الحرف الذي تُعرّف به الأسماء. والحرف الذي تُعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: "القوم" و"الرجل" و"الناس"، وإنما هما حرفٌ بمنزلة قولك: "قد" و"سوف". وقد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف ألا ترى أن الرجل إذا نسي فتذكر ولم يرد أن يقطع يقول: ألي، كما يقول قدي، ثم يقول: كان وكان. ولا يكون ذلك في ابن ولا امرئ، لأن الميم ليست منفصلة ولا الباء... وزعم الخليل أنها موصولة» (سيبويه، ١٩٩٢م، ج ٤، صص ١٤٤، ١٤٥).

فالذي يدلّ من هذا النص على أنّ الهمزة وصل عند سيبويه لا قطع قوله: «وتكون موصولة»، والذي يدلّ على أنّ أداة التعريف عنده ثنائية قوله: «وإنّما هما حرفان»، والذي يدلّ على أنّ المفيد للتعريف عنده هو اللام وحدها لا الألف واللام - كما زعم الخليل - مفهوم قوله: «وتكون موصولة»، لأنّ همزات الوصل لا تفيد شيئاً فلا تفيد التعريف لأنّها زوائد. قد استدلل أصحاب هذا المذهب لما ذهبوا اليه بدليلين؛ الأول على كون الهمزة همزة وصل والثاني على أنّ أداة التعريف ثنائية الوضع، فأما الدليل الذي استدللوا به على كون الهمزة قطعاً فهو:

أنّه تثبت همزة هذه الأداة في حال الابتداء وتسقط في الدرج وحال الوصل فذلك يدلّ على أنّها همزة وصل (الصانع، ٢٠٠٤م، ج ١، ص ١٢٩)، ويقول أبوحيان الأندلسي: «قال الجمهور: الذي يقطع بأنّ الهمزة وصل، إنّها تحذف عند الوصل، فتقول: مررت بالرجل» (الأندلسي، ٢٠٠٠م، ج ٣، ص ٢٢٢).

وأما الذي استدللوا به لكون أداة التعريف ثنائية فهو:

أنّه ترتبط الهمزة في أداة التعريف باللام وترتبط اللام بالهمزة وذلك أنّ لام "ال" جعلت في أول الاسم المعرفة لأنّ حروف المعاني تقع في الغالب في أوائل الكلم، لا سيما معظم اللامات ك"لام الأمر" و"لام القسم" و"لام الابتداء"، فأجريت لام "ال" مجرى هذه اللامات، فقدّمت على الاسم التي تدخل عليه، إلاّ أنّ الفرق بين هذه اللام واللامات الأخر هو أنّها جعلت ساكنةً لأنّها لو كانت مفتوحة أو مكسورة لأشبهت اللامات، فلم يبق لها إلاّ الضم والسكون، أمّا الضم فهو مستثقلٌ فيها ويؤدّي إلى صعوبة النطق بها،

فيبقى السكون، أمّا السكون فلا يصحّ الابتداء بها إلّا بعد دخول همزة الوصل. فإذا جيء بها صحّ السكون على اللام، فمن ثمّ ارتبطت لام "ال" بهمزة الوصل وهمزة الوصل باللام فلزمتها وصارت معها حرفاً واحداً، فلذا كانت أداة التعريف ثنائية (المالقي، بلا تا، ص ٧٣).

٣-٤ مذهب المتأخرين وأدلتهم

قد ذهب متأخرو النحاة إلى أنّ أداة التعريف أحادية الوضع والمعرّف هي اللام وحدها (المرادي، ٢٠٠١م، ج ١، ص ٤٦٠). وزيدت عليها همزة، ليتوصل بها إلى النطق باللام، لأنّها ساكنة والنطق بالسكان متعسر أو ممتنع فلا يمكن بدون همزة الوصل (الأندلسي، ١٩٩٨م، ج ٢، ص ٩٨٥). وهذا المذهب هو ما اختاره الزجاجي (الزجاجي، ١٩٨٥م، ص ٤٢)، وابن جنّي من متقدمي النحاة (ابن جنّي، ٢٠٠٧م، ج ٢، ص ٢٨).

قد استدلل أصحاب هذا المذهب لما ذهبوا إليه من أنّ أداة التعريف أحادية الوضع وأنّ المعرّف هو اللام وحدها بثلاثة دلائل: (١) أنّ حرف التعريف نقيض التنوين؛ إذ التنوين دليل التنكير وحرف التعريف دليل التعريف، فلمّا كان التنكير مدلولاً عليه بحرف واحد ساكن في آخر الاسم وهو التنوين، وجب التعريف أن يكون كذلك مدلولاً عليه بحرف واحد ساكن وهو اللام (الأزهري، ١٤٣٢هـ، ج ١، ص ١٨٠).

(٢) أنّ العامل الضعيف يتخطّى أداة التعريف ويصل عمله إلى بعدها نحو: "زيد كعمرو"، فوصل عمل الجرّ إلى "عمرو" وجرّه. فلو كانت هذه الأداة ثنائية لكان لها نوع استقلال يمنع من أن يتخطاها العامل الضعيف، فإذا لم يمنع من ذلك، دلّ على أنّها أحادية الوضع (السيوطي، ١٤٣٢هـ، ج ١، ص ٢٥٧). يقول الشاطبي: «ومن الدليل للمذهب الآخر وهو زيادة همزة وعروها عن الدلالة، أنّهم أوصلوا حرف الجرّ إلى ما بعد حرف التعريف، نحو: "عجبت من الرجل" و"مررت بالغلام" وذلك يدلّ على أنّ حرف التعريف غير فاصل بين الجار والمجرور وإنّما كان كذلك لأنّها في نهاية اللطافة والاتصال بما عرفه ولا يكون كذلك إلاّ لأنّه حرف واحد» (الشاطبي؛ ٢٠٠٧م، ج ١، ص ٥٥٣).

(٣) أنّ توالي الاسم المحلّي بأداة التعريف ونفس الاسم المعرّي منها في قافيتين جائز من غير استكراه، وغير أن يعدّ ذلك إبطاءً نحو قول الأعشى في قصيدة له:

ودّع هريرة إنّ الركب مرتجل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

(المبرد، ١٩٩٨م، ج ٢، ص ٢٧٧).

وقال بعد قليل في نفس القصيدة:

قالت هريرة لما جئت زائرهما ويلبي عليك وويلبي منك يا رجل

(الإصهاني، ١٩٩٤م، ج ٩، ص ١٠٥).

فلو كانت أداة التعريف ثنائية الوضع لكانت حرفاً مستقلاً بذاته غير متصل بالاسم الذي دخل عليه فيعد ما ذكر إبطاءً (ابن جنّي، ٢٠٠٧م، ج ٢، ص ١٩).

٥- نقد ومناقشة أدلة الآراء

٥-١ نقد مذهب الخليل وابن مالك

(١) يجاب عن دليلهم الأول على كون همزة قطعاً بأنّ فتح همزة ليس معللاً لقطعها بل فتحت همزة لثلاثة أوجه:

الف) لحصول الاختلاف بين حركة هذه الهمزة وبين التي تدخل على الأسماء والأفعال للإشعار بتراخي رتبة الحرف عن الاسم والفعل.

ب) لأنّ هذه الهمزة دخلت على اللام، وهي حرف والحروف أثقل من الأسماء والأفعال فمن ثم اختير لهذه الهمزة أخف الحركات وهو الفتحة.

ج) لأنّ هذه الهمزة مع اللام يكثر دورها في الكلام فاختر لها أخف الحركات وهو الفتحة (ابن الأنباري، ١٩٩٧م، ص ٢٠٠).
 ٢) يجاب عن دليلهم الثاني على كون الهمزة قطعاً بأنّ القطع في الآيتين إنّما لمجرد مخافة التباس الاستفهام بالخبر (ابن يعيش، ج ٩، ص ١٠٦؛ ابن جنّي، ٢٠٠٧م، ج ٢، ص ٢٣)، وأنّ في "يا الله" أولاً لكثرة الاستعمال وثانياً لأنّ هذه الأداة مرادة أصلية جزء من لفظ الجلالة لأنّ الأصل فيه إله فلما أدخلت فيه هذه الأداة أسقطت همزتها وأدغمت اللام في اللام التي بعدها فصارت الألف واللام عوضاً عن الهمزة الساقطة فجرت الألف واللام فيه مجرى بعض حروفه، فلذا أصبحت كأنّها همزة أصلية مقطوعة (ابن الوراق، ١٩٩٩م، ص ٣٤٢).

ومن الذي يردّ على ما استدّلوا به على كون الهمزة قطعاً، هو استنادهم على القليل النادر وتركهم الكثير الوافر، لأنّهم استدّلوا على قطع الهمزة بمجيئها مقطوعة في عدة مواضع أمّا مجيئها موصولة فلا يمكن حصر أماكنها لكثرتها.

٣) يجاب عن دليلهم الأول والثاني على كون أداة التعريف ثنائية، بأنّ ما تمسكوا به من الأبيات المفصولة فيها أداة التعريف من مدخولها، فذلك مجرد الضرورة الشعرية، يقول ابن جنّي: «قد يرد في ضرورة الشعر ما لا يحتمل في اختيار الكلام من: الفصل بين ما لا يحسن فصله، وقصر الممدود، ومد المقصور، وتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، ووضع الكلام في غير موضعه» (ابن جنّي، ج ٣، ص ١٤١). ومن الواضح أنّ فصل أداة التعريف من مدخوله هو من مصاديق "الفصل بين ما لا يحسن فصله"، وهو من الضرورات الشعرية، لأنّه لا يحسن فصل هذه الأداة من مدخوله في اختيار الكلام، فإذا استنادهم على تلك الأبيات ليس بصحيح لأنّها كلها من الضرورات الشعرية والضرورات الشعرية لا تقاس عليها. مضافاً على أنّه ولو لم تقدح الضرورة الشعرية في الأخذ بتلك الأبيات لما كان قولهم - في دليلهم الثاني -: "فلو كانت اللام هي وحدها حرف التعريف لما جاز فصلها مما تدخل عليه، إذ لو كانت هي وحدها حرف التعريف لصارت بإزاء النون من يفعلن أو الياء من يضرب، فلزمها أن لا يفصل بينها وبين ما تطرأ عليه كما لا يفصل بين النون والياء وبين ما تلحقان" بصحيح أيضاً لأنّه يوجد كثير من الأبيات قد فصلت فيها حرف واحد من أحرف الكلمة الواحدة وأتى بها في المصراع الثاني نحو قول سحيم:

وما دُمِيّة من دُمِيّ ميسنا نَ معجبة نظراً واتصافاً

(العكبري، بلا تا، ج ٢، ص ٢٤٠).

ونحو قول الشاعر:

يا نفسُ أكلاً واضحطجا عاً نفس لسستٍ بخالده

(ابن الفضل العلوي، دت، ص ٢٩١).

فصلت "ن" من "ميسان" و"ع" من "اضطجاع"، مع أنّهما حرفان واحداً. فإذا لا يصح قولهم لا تتقاضاه البيتين. هناك جواب آخر عن الدليلين - مع قطع النظر مما يرد على استدلالهم من إشكال الضرورة الشعرية - وهو أنّ الهمزة لما دخلت على اللام وصارت كالجزء منها أشبهت من حيث اللفظ لا المعنى الحروف التي هي على حرفين نحو: "هل" و"بل"، فجرت مجراها

فجاز حينئذٍ الوقف عليها وفصلها في أنصاف الآيات. ونظير هذا الشبه اللفظي، كلمة "أحمد"، فضارعت الفعل لفظاً ومُنعت سبباً لهذه المضارعة، من التنوين الذي هو مختص بالأسماء (ابن جني، ٢٠٠٧، ج ٢، ص ١٩).

(٤) يجاب عن دليلهم الثالث على كون أداة التعريف ثنائية الوضع أولاً بأنّ الزيادة في الحروف إنّما ممتنعة عند الكوفيين؛ أمّا البصريون فأجازوها (ابن الأنباري، ١٩٩٨م، ج ٢، ص ٢٠٢)؛ وثانياً بأنّه لا زيادة هنا أبداً لأنّ من ذهب إلى أنّ "ال" حرف أحادية والمفيد للتعريف هو اللام وحدها، لا يرى أنّ الهمزة واللام وضعتا معاً من البداية بل لم تكن عندهم مع اللام همزةً في أول الأمر لأنّ المفيد للتعريف هو اللام وحدها ثمّ اجتلبت الهمزة لتعذر النطق بالساكن فإذن لا تعدّ الهمزة جزءاً من حرف التعريف حتى أن تكون زائدة فيها.

(٥) يجاب عن دليلهم الرابع والخامس على كون أداة التعريف ثنائية الوضع، بأنّ التنكير والتذكير والإفراد ليست بأصول حقيقية للتعريف والتأنيث والتثنية كأصلية إعراب الأسماء بالنسبة إلى بنائها، بل إنّما هي أصول اعتبارية لمجرد الصياغة؛ مثلاً تصاغ التأنيث من التذكير نحو: "ضارب"، فيؤنّث بإضافة تاء التأنيث. فإذن لا يستقيم قياسهم.

(٦) يجاب عن دليلهم السادس على كون أداة التعريف ثنائية الوضع أولاً بأنّ الذي يفهم منه العموم في المثال هو النكرة في سياق النفي و"من" هذه لمجرد التنصيص على العموم وثانياً بأنّه لو كان الذي يفيد العموم هو "من" للزم أن يفيد في نحو: "سرت من البصرة" وليس كذلك.

يبدو من هذا البحث أنّ مذهب الخليل وأصحابه القاضي بأنّ الهمزة قطع وأنّ أداة التعريف ثنائية الوضع مذهب لا يؤيد بالدلائل المحكمة المتقنة فلا نستطيع قبوله.

٢-٥ نقد مذهب سيويه

إنّ ما استدللّ به أصحاب هذا المذهب على كون الهمزة همزة وصل، فهو مقبول مجمع عليه عند النحاة قاطبة - إلا عند الخليل وتابعيه - ولم نعر على أي مناقشة موجهة إليه أمّا الذي يرد على هذا المذهب فهو شيان:

(الف) عدم النظر؛ لأنّ الهمزة عندهم همزة وصل - كما مرّ - فإن تكن همزة الوصل جزءاً من أداة التعريف جزءاً حقيقياً، يؤدي ذلك إلى عدم النظر، إذ لا يوجد في الكلام همزة وصل وهي كالكاف من "قد" أو الهاء من "هل".

(ب) إشكال الزيادة في حروف - الذي وجهه أصحاب المذهب السابق إلى المتأخرين -؛ لأنهم يقولون - مع أنهم يعتقدون بأنّ المفيد للتعريف هو اللام وحدها - بكون أداة التعريف ثنائية، فيرون أنّ الهمزة واللام وضعتا معاً من البداية، فإذا كانت الهمزة وضعت مع اللام من أول الأمر ولم تعد شيئاً فهي زائدة، فتلزم من ذلك الزيادة في الحرف. فيظهر أنّ هذا المذهب لا يسلم من الضعف.

٣-٥ مذهب المتأخرين

(١) يبدو أنّ دليلهم الأول على كون أداة التعريف أحادية الوضع دليل متقن لأنّه مستند إلى أصل من أصول النحو المحكمة وهو حمل الضد على الضد ويسمّى بالقياس الأدون (ابن الطيب، ٢٠٠٢م، ج ٢ ص ٧٨٤؛ حسنين، ١٩٩٦م، ص ١٥٧)؛ فحمل أصحاب هذا المذهب التعريف على التنكير وحكموا على أنّ أداة التعريف حرف واحد كما أنّ التنوين حرف واحد. وهذا القياس يجري في كثير من المواضع لا تكاد تحصى ويشعر بذلك قول الأصبهاني: «وهم يحملون النقيض على النقيض» (الأصبهاني، ٢٠٠٧م، ص ٧٥). أمّا ابن

مالك فرفض هذا القياس من المتأخرين وذهب إلى أن هذا القياس ليس بمستقيم. فاستشكل عليه بأن قال: «واحتج بعضهم على الخليل بأن قال: لما كان التنكير مدلولاً عليه بحرف واحد وهو التنوين كـ"صه" و"مه" وجب كون التعريف مدلولاً عليه بحرف واحد وهو اللام؛ لأنّ الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره. وهذا ضعيف جداً لأنّ الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقاً كـ"صعب"، "يصعب"، "صعوبة" فهو "صعب"، و"سهل" "يسهل"، "سهولة" فهو "سهل". وقد يختلفان مطلقاً كـ"شعب" فهو "شعبان"، و"جاع" "جوعاً" فهو "جائع"، وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه كـ"رضي"، "رضا" فهو "راض"، و"سخط"، "سخطاً" فهو "ساخط"» (ابن المالك، ١٩٩٠م، ج ١، ص ٢٥٦).

يحاول ابن مالك أن يضعف قياس المتأخرين مستعيناً بأمثلة يخالف فيها السماع القياس، فقال لو جاز القياس للزم أن لا يخالفه السماع فإذا خالفه السماع يدلّ على أنّ قياس المتأخرين ليس بمعتبر فلا ينبغي الاتكال عليه، فإذن لا دليل للقول بوضع أداة التعريف على حرف واحد لحملها على التنوين.

يجاب عن إشكاله بأنّ القياس الذي يقول به المتأخرون لا يتأتى فيما فيه حكمٌ من جانب السماع مخالفٌ له لأنّ الأصول النحوية تحكم في تعارض القياس والسماع بتقديم السماع على القياس، قال ابن جنّي: «إذا أذاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه على ما هم عليه» (ابن جنّي، ٢٠١٣م، ج ١، ص ١٦٢)، ويقول أيضاً: «إذا تعارضوا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره» (المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٦). وفي جميع الأمثلة التي استند إليها ابن مالك، حكمٌ من جانب السماع مخالف القياس، فلا يجوز أن يحمل "شعب" ونحوه على "جاع" ونحوه، لأنّه قد سمع في كل واحد منهما اسم فاعل مختص به، أمّا الذي نحن فيه، لا حكم فيها من جانب السماع؛ يعني أنّ السماع لا يحتم كون أداة التعريف موضوعة على الاثنين أو على الواحد فهذا مسكوتٌ عنه من حيث السماع، فإذن جاز لنا القياس، فعليه نحمل أداة التعريف على التنوين ونحكم بوضعها على حرف واحد كما أنّ التنوين موضوعٌ على حرف واحد، فإذن لا يتجه إشكال ابن مالك.

(٢) قد اعترض بعضٌ من النحاة على دليلهم الثاني بشيئين:

(الف) إنّ "ها" التنبهية مع أنّها ثنائية لا تمنع من عمل العامل الضعيف فيما بعده؛ ففي نحو: "مررت بهذا" قد تحطى عمل الجار "ها" التنبهية وعمل في "ذا"، فلو كان وضع الحرف على الاثنين قادحاً في إفضاء العمل للزم أن لا يستقيم جرّ الباء لـ"ذا" في المثال، فإذا صحّ ذلك دلّ على أنّه يجوز الفصل بين العامل والمعمول بما هو على حرفين، فيجوز أن تكون أداة التعريف ثنائية الوضع وأن يحصل مع ذلك الإفضاء (ابن جنّي، ٢٠٠٧م، ج ٢، ص ٢٥).

(ب) إنّ "لا" مع أنّها ثنائية الوضع لا تمنع من عمل عامل في ما بعدها، فلذا يفصل بها بين الجار والمجرور، نحو: "جئت بلا زاد" وبين الجازم والمجرور، نحو: "إن لا تضرب أرافقك" وبين الناصب والمنصوب، نحو: "أخاف أن لا ترجع"، فلو كان وضع الحرف على اثنين قادحاً في تحطيه العامل لما عمل عامل في قبل "لا" في بعدها، فإذا عمل دلّ على أنّه يجوز الفصل بين العامل والمعمول بما هو على حرفين.

يجاب عن الأول بأنّ تحطى العامل الضعيف "ها" التنبهية، ذلك لمضارعتها "ما" المؤكدة لأنّ التنبهية ضرب من التوكيد فإذا اجتمعتا في جامع التوكيد حملت "ها" على "ما" المؤكدة حملَ النظر على النظر، فكما جاز أن تعترض "ما" هذه بين الجار والمجرور في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ (النساء ٤: ١٥٥)، وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِحِّنَ نَادِمِينَ﴾ (المؤمنون ٢٣: ٤٠)، كذلك جاز أن تعترض "ها" بين الجار والمجرور (ابن جنّي، ٢٠٠٧م، ج ٢، ص ٢٦). ويجاب عن الثاني أولاً بأنّ "لا" اختصت من جميع ما هو على حرفين، بجعلها كجزء الكلمة فلذا يقال: "اللا شيء" و"اللا انسان". وثانياً بأنّ "لا" هي أمّ الباب في تأدي النفي فتوسّعوا فيها، لأنهم

يتوسعون في أمهات الأبواب ما لم يتوسّعوا في غيرها (الأزهري، ١٤٣٢هـ، ج ١، ص ٤٤٨؛ المدني، ١٤٣١هـ، ق، ص ٤١٨)، فلهذا لم يتوسّعوا في "ما" أو "ليس" مع أنّهما للنفي مثلها، فإذا كان تخطي عمل العامل "لا" النافية للدليل خاص يغتفر به وصول العمل إلى بعدها، فلا يجوز إذن حمل أداة التعريف عليها.

هناك شيان يؤيدان مذهب المتأخرين وهما:

(الف) وجود النظر؛ إنّ من الأدلة التي تؤيد مذهب المتأخرين، هو أنّ القول بأنّ أداة التعريف أحادية الوضع والمفيد للتعريف هو اللام وحدها، له نظير في الكلام لأنّ التعريف هو معنى خاص والملك والاختصاص والتبيين كلّها معان خاصة تؤديها اللام بوحدها فكما جاز أن تؤدي اللام هذه المعاني الخاصة بوحدها، فإن تؤدي اللام بوحدها التعريف - الذي هو معنى خاص - ليس بمستبعد. ويقول الزجاجي: «والدليل على صحة قول الجماعة وفساد قول الخليل هو أنّ اللام قد وجدت في غير هذا الموضع وحدها تدلّ على المعاني، نحو: لام الملك، ولام القسم، ولام الاستحقاق، ولام الأمر وسائر اللامات التي عددها في أول الكتاب» (الزجاجي، ١٩٨٥م، ص ٤٢).

(ب) الاستقراء؛ وهو من الأدلة النحوية اعتمد عليه في كثير من الأبواب، أمّا بيان الاستقراء في هذه المسألة فهو: أنا قد استقرتنا كلام العرب وخلصنا إلى أنّ كلّ ما لا يجوز الاعتراض بينه وبين ما يدخل عليه هو موضوع على حرف واحد بالضرورة وإلى أنّ كلّ ما هو موضوع على حرف واحد لا يجوز الاعتراض بينه وبين ما يدخل عليه بالضرورة وتظهر فائدة ذلك في نحو السين الداخلة على المضارع، فلو لم نعلم أنّها موضوعة على حرف واحد من قبل، لعلمنا ذلك من عدم جواز الاعتراض بينها وبين ما تدخل عليه، ولو لم نعلم ضرورة عدم جواز الاعتراض بينها وبين ما تدخل عليه من قبل لعلمنا ذلك من وضعها على حرف واحد، فيكفي للعلم بأحد الطرفين علمنا بالطرف الآخر، فمن ثم نفهم أنّ أداة التعريف موضوع على حرف واحد لأننا نعلم أنّه لا يجوز اعتراض أي شيء بينها وبين ما تدخل عليه فلأنّ كلّ ما لا يجوز الاعتراض بينه وبين ما يدخل عليه موضوع على حرف واحد فإذن أداة التعريف موضوع على حرف واحد.

فيظهر ممّا مر أنّ المذهب الصائب بين المذاهب في هذه المسألة وأفضلها بالأخذ، هو مذهب المتأخرين، أو لا لكونه أقوى تأييداً بالدلائل الأصولية النحوية من القياس ووجود النظر والاستقراء وثانياً لاندفاع كل الاعتراضات الواردة عليه.

٤.٥ خطأ كثير من النحاة في وجود مذهب رابع

ذهب كثير من النحويين المتأخرين إلى أنّ هناك مذهب آخر يكون للمبرد وهو أنّ أداة التعريف هي الهمزة بوحدها (السيوطي، ١٩٨٧م، ج ٣، ص ٧؛ بشر، ١٩٩٨م، ص ١٣٧؛ ابن هشام، ٢٠٠٨م، ج ١، ص ١٦٣؛ المدني، ١٤٣١هـ، ق، ص ٨٤؛ ديكنقوز، ١٩٥٩م، ص ٥٦؛ الأسترآبادي، ١٩٧٥م، ج ٢، ص ٢٦١؛ ابن طولون، ٢٠٠٢م، ج ١، ص ١٦٥؛ الشاعر، ١٩٨٨م، ص ١٥٩؛ الخضري، ج ١، ص ٨٤).

أمّا هذا النقل منهم عن المبرد فخطأ كبير يتسبب من عدم التدقيق والتصفح، لأنّ الذي يظهر بوضوح هو أنّ أداة التعريف عند المبرد هي اللام وحدها، لأجل تعبيره عن أداة التعريف بـ"لام المعرفة" أو "لام للتعريف" في مواضع من كتابه المقتضب، منها: «ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف. وزعم الخليل أنّها كلمة بمنزلة "قد" تنفصل بنفسها، وأنّها من الأسماء بمنزلة "سوف" في الأفعال» (المبرد، ٢٠٠٠م، ج ١، ص ١٢١). ومنها: «ومّا حذف استخفافاً لأنّ ما ظهر دليل عليه قولهم في كلّ قبيلة تظهر فيها لام المعرفة، مثل بني الحارث» (المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٧). ومنها: «وليسست هذه اللام كلام المعرفة لازمة لكلّ اسم تريد تعريفه» (المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٨). فلو كان حرف التعريف عنده الهمزة لما عبّر عنه بـ"لام المعرفة" و"لام للتعريف".

٦- الكلام الأخير

ذهب أبوحيان إلى أنّ البحث عن المذاهب والآراء في هذه المسألة لا يجدي نفعاً ولا يفيد شيئاً؛ يقول: «قد طال الكلام في "أل" طولاً زائداً على الحدّ، واختلافهم فيها لا يجدي شيئاً لأنه خلافٌ لا يؤدي إلى نطقاً لفظياً ولا معنىً كلامياً، وإثما ذلك هوسٌ وتضييع ورق ومداد ووقت يسطر ذلك فيه، والخلاف إذا لم ينفذ اختلافاً في كيفية تركيب، أو في معنى يعود إلى أقسام الكلام، ينبغي أن لا يتشاغل به (الأندلسي، ٢٠٠٠م، ج٣، ص٢٣٠).

والذي يبدو صحيحاً خلاف ما مال إليه أبوحيان، بل البحث يجدي نفعاً كثيراً في توجيه التعبير عن أداة التعريف في مذهب إلى مذهب آخر، وذلك أنّ أصحاب المذهب الأول لما قضوا بكون أداة التعريف ثنائية الوضع وهمزتها همزة قطع عبّروا عنها بـ"أل" فقط ولم يجيزوا التعبير عنها بغيرها وأنكروا على من عبّر عنها بـ"الألف واللام" وإنكارهم على من عبّر عنها بـ"اللام" أشدّ (الإربلي، ١٨٧٧م، ص١٥٢). ونقل ابن جنّي أنّ الخليل لم يكن يسمّي هذين الحرفين بـ"الألف واللام" كما لا يسمّي "قد" بالقاف والدال، بل كان يسمّيها بـ"أل" (ابن جنّي، ٢٠٠٧م، ج٢، ص١٥). وأصحاب المذهب الثاني لما قضوا بكون أداة التعريف ثنائية الوضع وهمزتها همزة وصل عبّروا عنها بـ"أل" أو بـ"الألف واللام" وقد وقع التعبيران في كتاب سيوييه (سيوييه، ١٩٨٨م، ج١، ص٣٧٢/٢٢، ج٣، ص٣٢٤/٣٢٥، ج٤، ص٢٢٦). وأصحاب المذهب الثالث لما قضوا بكون أداة التعريف هي اللام وحدها وبكونها أحادية الوضع عبّروا عنها باللام وحكموا على من عبّر عنها بـ"الألف واللام" أو بـ"أل"، بأنّه تارك لما هو أولى (ابن مالك، ١٩٩٠م، ج١، ص٢٥٣).

نعم لا يترتب على هذا النزاع ثمرة معنوية في الكلام تختلف باختلاف المذاهب، بل الثمرة المعنوية إنّما تترتب على اختلاف أنواع أداة التعريف من الجنس والعهد بأقسامهما لا على مجرد اختلاف الأنظار في ماهية هذه الأداة، ومعه لا يقدح ذلك في أساس طرح هذا النزاع اللفظي والخوض فيه، فلا يزال يكون هذا الخلاف من أهم المسائل النقاشية النحوية الجديرة بالبحث عنه والتشاغل به، لما مرّ من ظهور غالبية ثمرات البحث عن الآراء الاضطرابية والاتجاهات المتباينة في توطّد الدرس النحوي وتوسيع آفاقه وتطوير استدلالات مسائله، المعطية مجالاً للابتكار والاستنباط والترجيح، المانعة من الانخراط في أسلوب واحد وجمود الفكر النحوي، فلذا نرى أنه كثيراً ما بالى النحاة بالنزاعات اللفظية و تعاطتها المحققون منهم قديماً وحديثاً، وثانياً لما مرّ أنفاً من ظهور ثمرة هذا النزاع في كيفية التعبير عن أداة التعريف من مذهب إلى مذهب آخر. ثم إنّ من الذي يبدي أهمية هذا النزاع اللفظي وجميع النزاعات اللفظية المبحوثة عنها في علم النحو هو ما في هذه المناقشات من اكتناه ماهيات الأشياء، حيث يحظى هذا الأمر نفسه بأهمية بالغة عند الحكماء بل مطلق العلماء منهم النحويون، لأنه يفضي إلى رصانة الرأي وصيانة الطالب من ركوب العشواء، ويؤيده الحديث النبوي المعروف: «اللهم أرنا الأشياء كما هي» (النخجواني، ١٩٩٩م، ج١، ص٢٧٥)، وهو أول ما استدلل به الملاصدرا في كتابه الأسفار للزوم التشاغل بعلم الفلسفة حيث يؤدي هذا العلم إلى النظر في الأشياء كما هي (الملاصدرا، ١٩٨١م، ج١، ص٢٠)، ويقول السيد المرتضى: «وقال رسول الله ﷺ: «ربّ أرني الأشياء كما هي». فلو لم يكن معرفة حقائق الأشياء أشرف المعارف وأسانها لأحد لما كان مرغوباً فيها من جهته عليه السلام» (السيد المرتضى، ١٤٠٥هـ، ج٢، ص٢٦١)، فيظهر إذن أن البحث عن ماهيات الكلمات كـ"أل" و"إذن" و"لكن" وغيرها إذا لم يكن متعذراً ولا متعسراً ينبغي التشاغل به على قدر ما تيسر خصوصاً للملمين بالنحو العربي.

الخاتمة

توصّل هذه الدراسة إلى ثلاث نتائج:

(١) أن في أداة التعريف ثلاثة مذاهب :

ألف) مذهب الخليل وأصحابه القاضي بأن أداة التعريف ثنائية الوضع وهمزتها همزة قطع والمفيد للتعريف هو الألف واللام بكما لها. قد استدل أصحاب هذا المذهب لقطع همزة أولا بفتحها، وثانياً بثبوتها في مواطن من الكلام نحو الآيتين ونحو: "يا الله"، وقد استدلوا لوضع أداة التعريف ثنائية أولا بالوقف عليها، وثانياً بفصلها من مدخولها في أنصاف الآيات وثالثاً بإشكال الزيادة الذي يلزم على القول بكون أداة التعريف أحادية، و رابعاً بحملها على التأنيث، وخامساً بحملها على التثنية، وسادساً بحملها على "من في نحو: "ما في الدار من رجل".

ب) مذهب سيبويه وأصحابه القاضي بأن أداة التعريف ثنائية الوضع وهمزتها همزة وصل والمفيد للتعريف هو اللام وحدها. قد استدل أصحاب هذا المذهب لوصل همزة بثبوتها في أول الكلام وسقوطها في الدرج، وقد استدلوا لكون أداة التعريف ثنائية بشدة ارتباط همزة باللام واللام بالهمزة.

ج) مذهب المتأخرين القاضي بأن أداة التعريف أحادية الوضع والمفيد للتعريف هو اللام وحدها. قد استدل أصحاب هذا المذهب لما ذهبوا إليه أولا بحمل أداة التعريف على التنكير حمل الضد على الضد، فحكموا على أنه كما يكون التنكير مدلولاً عليه بحرف واحد فكذلك يكون التعريف مدلولاً عليه بحرف واحد وهو اللام، وثانياً بتخطيها العامل الضعيف إذ لو كانت أداة التعريف ثنائية لكان لها نوع استقلال يمنع من عمل ما قبلها في ما بعدها، وثالثاً بأن توالي الاسم المحلى بأداة التعريف ونفس الاسم المعرى منها في قافيتين جائز من غير استكراه وغير أن يعد ذلك إبطاءً، ورابعاً بأن كون أداة التعريف أحادية وهي اللام يؤيد بوجود النظير له لأن هناك معان خاصة تؤذيها اللام بوحدها نحو: الاختصاص والملك والاستحقاق، وخامساً بأن كون أداة التعريف أحادية وهي اللام يؤيد بالاستقراء لأن الاستقراء في لسانهم يحكم بأن كل ما لا يجوز الاعتراض بينه وبين ما يدخل عليه هو على حرف واحد فلأنه لا يجوز اعتراض أي شيء بين أداة التعريف وبين مدخولها فمن ثم تكون أداة التعريف هي أحادية.

(٢) أن الأصوب بين هذه المذاهب الثلاثة هو ما مال إليه متأخرو النحويين من أن أداة التعريف هي اللام وحدها وأنها أحادية الوضع، لأن هذا المذهب أقوى استدلالاً، أولاً لاندفاع الاعتراضات الواردة عليها وثانياً لأنه أكثر استناداً إلى الأدلة الأصولية النحوية من القياس الأدون ووجود النظير والاستقراء. أمّا المذهبين الأول (مذهب الخليل وابن مالك) والثاني (مذهب سيبويه) فلا يخلوان من الضعف، للاعتراض على أدلتهم لأجل ضعفها ولمخالفتهم للأصول النحوية من الأخذ بالقليل النادر وترك الكثير الوافر والقياس على الضرورة الشعرية في المذهب الأول، ولعدم النظير وإشكال الزيادة في الحروف في المذهب الثاني.

(٣) أن ثمرة هذا النزاع تظهر في طريق التعبير عن أداة التعريف من مذهب إلى مذهب آخر؛ حيث عبر الذين حكموا بأنها ثنائية الوضع وهمزتها همزة قطع عن أداة التعريف ب"ال"، والذين حكموا بأنها ثنائية الوضع وهمزتها همزة وصل عنها ب"ال" أو "الألف واللام"، والذين حكموا بأنها أحادية الوضع والهمزة وصل عنها ب"لام التعريف".



المصادر والمراجع

❁ القرآن الكريم

١. ابن الأنباري، أبو البركات. (١٩٩٧م) **أسرار العربية**. (دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين). بيروت: دارالكتب العلمية.
٢. _____ (١٩٩٨م). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**. (قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد). (ج٢). بيروت: دارالكتب العلمية.
٣. ابن جني، أبو الفتح. (٢٠٠٧م). **سر صناعة الإعراب**. (تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر). (ج٢). بيروت: دارالكتب العلمية.
٤. _____ (٢٠١٣م). **الخصائص**. (تحقيق: عبد الحميد هندراوي). (ج٣). بيروت: دارالكتب العلمية.
٥. ابن الحسن الصائغ، محمد. (٢٠٠٤م). **كتاب اللحة في شرح الملح**. (تحقيق ودراسة: إبراهيم بن سالم الصاعدي). (ج٢). مدينة: الجامعة الإسلامية.
٦. ابن طولون، محمد بن علي. (٢٠٠٢م). **شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك**. (تحقيق: عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي). (ج٢). بيروت: دارالكتب العلمية.
٧. ابن الطيب الفاسي، أبو عبد الله. (٢٠٠٠م). **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**. (تحقيق وشرح: محمد يوسف فجال). (ج٢). دبي: دارالبحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
٨. ابن عقيل، عبد الله. (٢٠١٣م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب «منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل»**. (ج٤). قم: دار زين العابدين.
٩. ابن الفضل العلوي، المظفر. (بلا تا). **نصرة الإغريض في نصرة القريرض**. (تحقيق: نهي عارف الحسن). دمشق: مجمع اللغة العربية.
١٠. ابن مالك الأندلسي، محمد بن عبد الله. (١٩٨٢م). **شرح الكافية الشافية**. (حقيقه وقدم له: عبد المنعم أحمد حريري). (ج٤). مكة المكرمة: دار المأمون للتراث.
١١. _____ (١٩٩٠م). **شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. (تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون). (ج٤). الجيزة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
١٢. ابن الناظم، بدر الدين. (٢٠٠٠م). **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**. (تحقيق: محمد باسل عيون السود). بيروت: دارالكتب العلمية.
١٣. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين. (٢٠٠٨م). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب «عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك»**. (ج٤). بيروت: المكتبة العصرية.
١٤. ابن الوراق، أبو الحسن. (١٩٩٩م). **علل النحو**. (دراسة وتحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش). الرياض: مكتبة الرشيد للطباعة والتوزيع.
١٥. ابن يعيش، ابن علي. (بلا تا). **شرح المفصل**. (حقيقه وعلق عليه: مشيخة الأزهر). (ج١٠). بلا م: إدارة الطباعة المنيرية.
١٦. أبوحيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٩٩٨م). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. (تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب). (ج٥). القاهرة: مكتبة الخانجي.
١٧. _____ (٢٠٠٠م). **التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. (تحقيق: حسن هندراوي). (ج١٢). دمشق: دار القلم.
١٨. الإريلي، علاء الدين. (١٨٧٧م). **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**. مصر.
١٩. الأزهرى، خالد. (١٤٣٢م). **شرح التصريح على التوضيح**. (إعداد: محمد باسل عيون السود). (ج٢). بلا م: ناب مصطفى.

٢٠. الأسترآبادي، رضي الدين. (١٩٧٥م). شرح شافية ابن الحاجب مع «شرح شواهد». (تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزراف ومحمد محي الدين عبد الحميد). (ج ٤). بيروت: دارالكتب العلمية.
٢١. صدر الدين الشيرازي، محمد بن إبراهيم. (١٩٨١م). الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة. (ملاحظات: العلامة الطباطبائي). (ج ٩). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٢٢. الأصهباني، أبو الحسن. (٢٠٠٧م). كتاب شرح اللمع في النحو. (دراسة وتحقيق: محمد خليل مراد الحربي). بيروت: دارالكتب العلمية.
٢٣. الأصهباني، أبو الفرج. (١٩٩٤م). الأغاني. (ج ١٣). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٢٤. الأعلام الشتمري، أبو الحجاج، (٢٠٠٤م). النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه. (تحقيق: يحيى مراد). بيروت: دارالكتب العلمية.
٢٥. بشر، كمال. (١٩٩٨م). دراسات في علم اللغة. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٦. حسنين، عفاف. (١٩٩٦م). في أدلة النحو. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
٢٧. الخضري، محمد. (بلا تا). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. بيروت: دارالفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٨. ديكنقوز، شمس الدين. (١٩٥٩م). شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف. (ط ٣). مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
٢٩. الرماني، أبو الحسن. (١٩٨١م). كتاب معاني الحروف. (حققه وقدم عليه: عبد الفتاح إسماعيل شابي). جدة: دار الشروق.
٣٠. الزجاجي، عبد الرحمن. (١٩٨٥م). كتاب اللامات. (تحقيق: مازن المبارك). (ط ٢). سورية: دارالفكر.
٣١. السلسيلي، أبو عبد الله. (١٩٨٦م). شفاء العليل في إيضاح التسهيل. (دراسة وتحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي). (ج ٣). مكة المكرمة: المكتبة الفصيحة.
٣٢. سيبويه، أبو بشر. (١٩٨٨م). الكتاب. (تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون). (ط ٣). (ج ٤). القاهرة: مكتبة الخانجي.
٣٣. السيوطي، جلال الدين. (١٤٣٢هـ). معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع. (تحقيق: أحمد شمس الدين). (ج ٤). بلا م: ناب مصطفى.
٣٤. _____ (١٩٨٧م). الأشباه والنظائر في النحو. (تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله). (ج ٤). دمشق: مجمع اللغة العربية.
٣٥. الشاطبي، أبو إسحاق. (٢٠٠٧م). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. (تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين). (ج ١٠). مكة المكرمة: مهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.
٣٦. الشاعر، حسن موسى. (١٩٨٨). الكشف عن صاحب البسيط. مدينته: الجامعة الإسلامية.
٣٧. شُرَاب، محمد محمد حسن. (٢٠٠٧م). شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «الأربعة آلاف شاهد شعري». (ج ٣). بيروت: مؤسسة الرسالة.
٣٨. الشريف المرتضى. (١٤٠٥هـ). رسائل الشريف المرتضى. (إعداد: السيد مهدي الرجائي). (ج ٤). قم: منشورات دار القرآن الكريم.
٣٩. العكبري، أبو البقاء. (بلا تا). ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتيبان في شرح الديوان. ضبطه وصححه وضع فهارسه: مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي. (ج ٤). بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
٤٠. المالقي، أحمد. (بلا تا). رصف المباني في حروف المعاني. (تحقيق: أحمد محمد الخراط). دمشق: مجمع اللغة العربية.
٤١. المبرد، أبو العباس. (١٩٩٨م). الكامل في اللغة والأدب. (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). (ج ٤). بلا م: وزارة الأوقاف السعودية.
٤٢. _____ (٢٠٠٠م). المقتضب. (تحقيق: حسن حمد وإميل بديع يعقوب). (ج ٤). بيروت: دارالكتب العلمية.
٤٣. المدني، السيد عليخان. (١٤٣١هـ). الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية. (تحقيق: السيد أبو الفضل السجادي). قم: ذوي القربى.

٤٤. المرادي، بدر الدين. (٢٠٠١م). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**. (شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان). (ج٦). القاهرة: دارالفكر العربي.
٤٥. ناظر الجيش، محب الدين. (٢٠٠٧م). **شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**. (دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وجابر محمد البراجة). (ج١١). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
٤٦. النخجواني، نعمة الله بن محمود. (١٩٩٧م). **الفواتح الإلهية والمفاتيح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية**. (ج٢). الغورية: دار ركابي للنشر.